مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center for Studies and Planning

ورقة بحثية

القوة الشاملة للدولة وطرائق قياسها بالتطبيق على الدول الثلاث الكبرى في الاتحاد الأوروبي

هشام قدري أحمد

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

مقدمة

كان للتطوُّرات الهائلة التي شهدها النظام الدولي خلال العقود الأخيرة في المجالات العسكرية والتكنولوجية والثقافية والدبلوماسية، آثارها الواضحة على مفهوم القوة ومدلولها في العلاقات الدولية. فالقوة باعتبارها القدرة على التأثير وتوجيه الآخرين من خلال أدوات الضغط والإكراه، تجاوزت هذا المفهوم الضيق، ولم تعد محددات القوة تنحصر في عناصرها المادية أو العسكرية فقط كما كان سائداً في الماضي، فلقد أفضت المُمارسة الدولية إلى ظهور نمط جديد من القوة الناعمة يستهدف التأثير في تفضيلات الآخرين وسلوكهم عبر الجذب والإقناع بدلاً من القسر والترهيب.

والقوة الناعمة، أو ما يُعرف بالأصول غير الملموسة للقوة، تمثل جانباً لا يقل أهميةً وتأثيراً عن القوة الصلبة، فقد أثبتت التجارب الدولية أنَّ الاعتماد على القوة الصلبة وحدها قد لا يحقق النتائج المأمولة. من هذا المنطلق، برز مفهوم القوة الشاملة للدولة، الذي يجمع بين تفاعل عناصر القوة المادية بما تمثله من قدراتٍ اقتصادية وعسكرية، وعناصر القوة غير الملموسة التي تشمل الجوانب الدبلوماسية والسياسية والتكنولوجية، وتعمل هذه العناصر معاً بصورة مترابطة، بحيث لا يمكن الفصل بينها أو الاعتماد على إحداها بشكل منفرد إذا كان الهدف هو تحقيق مصالح الدولة وتعظيم مكاسبها الاستراتيجية في السياقات الإقليمية والدولية.

ارتباطاً بما تقدم، تسعى هذه الدراسة إلى التعريف بالقوة الشاملة للدولة، والوقوف على مكوناتها وعناصرها الأساسية، سواء المادية أو المعنوية (غير المدركة)، كما تهدف أيضاً إلى تسليط الضوء على أهم الطرق والأساليب المستخدمة لتقدير وقياس هذه القوة. علاوةً على ذلك، تتناول الدراسة مقارنةً للقوة الشاملة بين الدول الثلاث الكبرى في الاتحاد الأوروبي، وهي فرنسا وألمانيا الاتحادية وإيطاليا، بالاعتماد على إحدى طرق القياس، المعروفة بـ «أسلوب لايز سليمان»، وتُختَتم الدراسة بعرض أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث.

المطلب الأول: مفهوم القوة الشاملة للدولة وعناصرها

يشير مصطلح القوة الشاملة إلى مجموع الأصول المادية والمعنوية للدولة التي تُنظِّم قدرتها على تحقيق مصالحها الوطنية وتشكيل علاقاتها الدولية، وبالتالي تتجاوز القوة الشاملة المفاهيم التقليدية للقوة التي تنحصر غالباً في جوانبها الصلبة أو العسكرية، وذلك من خلال الجمع بين الأداء الاقتصادي للدولة، واستقرارها السياسي، وتقدمها التكنولوجي، فضلاً عن نفوذها الدبلوماسي والثقافي[1].

ولقد حدَّد منظرو العلاقات الدولية، أمثال «هانز مورجنثا و Hans Morgenthau» عناصر القوة الشاملة للدولة في تسعة عناصر تضم العامل الجغرافي، والموارد الطبيعية، والطاقة الصناعية، وحجم السكان والاستعداد العسكري، والشخصية القومية، بالإضافة إلى الروح المعنوية، ونوعية الدبلوماسية، وأخيراً نوعية الحكم، في حين ذهب راي كلاين Ray Klein إلى أنَّ عناصر القوة الشاملة تتمثل في الكتلة الحيوية أو القوة الجيوبوليتيكية للدولة، فضلاً عن القوة الاقتصادية، والقوة العسكرية، والهدف الاستراتيجي والإرادة الوطنية[2].

وفي هذه الدراسة سنُميز بين مجموعتين من العناصر تشكلان معاً ما يُعرف بالقوة الشاملة للدولة وهما: عناصر القوة الصلبة أو المادية وتشمل (الكتلة الحرجة، والقدرة الاقتصادية، والقدرة العسكرية)، وعناصر القوة غير المدركة التي تشمل بدورها (القدرة السياسية، والقدرة الدبلوماسية، والقدرة التكنولوجية والإلكترونية).

1. Rajyavishek Pradhan, On Comprehensive National Power: Analysis and Dynamics between India and China, Nepal Institute for International Cooperation and Engagement (NIICE), Published in 26 April 2023, available at https://n9.cl/lgx8ec

2. أحمد يوسف محمد عبد النبي، السياسة المصرية والتوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2021)، ص 143.

أولاً: عناصر القوة الصلبة للدولة

1- **الكتلة الحرجة**: وتشمل العناصر الثلاثة التالية:

- **موقع الدولة:**

يشير موقع الدولة من الناحية الجغرافية إلى ثلاثة أبعاد أو جوانب.

أ- الموقع الفلكي للدولة، ويقصد به موقع دولة ما بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض، ويحدد الموقع الفلكي للدولة الخصائص المُناخية لها التي تؤثر بدورها على النشاط السكاني لهذه الدولة وبالتالي قوتها. ويُلاحظ في هذا الصدد أنَّ الدول المتقدمة تقع جميعاً في الأقاليم شمال خط الاستواء، فتتنوع تبعاً لذلك أنشطتها السكانية ومواردها الاقتصادية، بينما تتواجد كثيرٌ من الدول النامية، وبخاصة في إفريقيا وأمريكا الجنوبية، في الأقاليم المدارية الحارة جنوب خط الاستواء، الأمر الذي يترتب عليه قلة النشاط السكاني.

ب- موقع الدولة بالنسبة لدول الجوار، فإذا كانت الدولة تربطها علاقات طيبة وحسن جوار مع جيرانها فإنَّ ذلك ينعكس على سياستها الخارجية، فتشرع الدولة في إقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع الدول المُجاورة لها، وقد يتطور الأمر وصولاً إلى تحقيق التكامل الإقليمي على الصعيدين السياسي والاقتصادي، على غرار دول إقليم غرب أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية عندما أنشأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية «السوق المشتركة» التي تطوَّرت لاحقاً إلى ما أصبح يعرف اليوم بالاتحاد الأوروبي. أما إذا كانت الدولة تربطها بدول الجوار علاقات مشحونة بالتوتر أو أنها قريبة من مناطق النزاعات، فقد يؤدي ذلك إلى دخولها في صراعات مسلَّحة وما يطوي عليه ذلك من آثار سلبية، تتمثل في استنزافها اقتصادياً واضطراب أوضاعها السياسية في الداخل[3].

3. هشام قدري أحمد، العلاقات الدولية: موضوعات وقضايا مختارة (الاسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2024)، ص57، 58.

ج- موقع الدول بالنسبة للمُسطحات المائية، فالدول الساحلية تجد في إقليمها البحري ما تستطيع به زيادة موارها الاقتصادية، سواء من خلال مصايد الأسماك أو استخراج الثروات النفطية والغازية التي تكتنزها البحار في باطنها. وتوفر المسطحات المائية، لا سيَّما للدول الجزرية، ميزة استراتيجية مقارنةً بغيرها من الدول القارية، إذ إنَّ البحار تمثل حاجزاً مانعاً تتحصن خلفه الدولة ضد أي عدوان يقع عليها من الخارج، وهو ما يُعرف بالقوة الحاجزة أو الرادعة للمياه، ولعل أبرز مثالين على ذلك هما المملكة المتحدة واليابان، فبينما لم تتمكن أي قوة أجنبية، وبخاصة خلال الحروب النابليونية في الربع الأول من القرن التاسع عشر ثم الحربين العالميتين، من غزو الجزر البريطانية، فإنَّ الجزر اليابانية بدورها ظلت حصينةً ضد الغزو حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عندما سقطت بيد الاحتلال الأمريكي، ولم يكن السبب في ذلك قوة الأسطول البحري للولايات المُتحدة وحلفائها، بل نتيجة استسلام اليابان وفتح أبوابها أمام الحلفاء بعد قصفها بالسلاح الذري في أغسطس 1945. في حين أنَّ الدول الحبيسة يتعذر عليها الاستفادة من الموارد البحرية بالقدر نفسه الذي تتمتع به الدول البحرية، على الرغم من أنَّ القانون الدولي يمنح الدول الحبيسة امتيازات واسعة في مناطق أعالي البحار والمياه الدولية. من ناحية أخرى، تجد الدول الحبيسة نفسها في وضع سياسي يفرض عليها التبعية الاقتصادية والسياسية للدول البحرية المجاورة (دول الممر) حتى تسمح لها بالوصول إلى البحر عبر أراضيها.

- **حجم الدولة:**

يؤثر حجم الدولة ايجاباً أو سلباً على قوتها، فالمساحة الكبيرة للدولة توفر لها تنوعاً في الموارد الاقتصادية شريطة أنْ تُحسن الدولة استغلال هذه الموارد على النحو الأمثل. كما أنَّ المساحة الكبيرة تعطي للدولة ميزة عسكرية في الحروب، إذ يصعب على أي دولة،

مهما توافرت لها الامكانات الاقتصادية والعسكرية، أنْ تبسط سيطرتها على دولة مترامية الأطراف، ومن ناحية أخرى، فإنَّ الدول كبيرة المساحة بمقدورها مواجهة أي اعتداء عليها من خلال «الدفاع بالعمق» والذي يعني أن تقوم الدولة بترحيل سكانها ونقل مصانعها ومنشآتها الحيوية بعيداً عن مناطق الهجوم التي يشن عليها العدو ضرباته، وما إنْ تقوم الدولة المُعتدى عليها بإعادة تنظيم قواتها واستنزاف قوات العدو، حتى تبادر بالتحوُّل من سياسة الدفاع إلى الهجوم المضاد. ولقد استطاعت روسيا، بفضل مساحة إقليمها المترامية، من صد العدوان عليها والحفاظ على استقلالها في أكثر من مناسبة، باتباعها استراتيجيتي «الدفاع بالعمق» و«الأرض المحروقة»، وذلك خلال الغزو الفرنسي لأراضيها بداية العقد الثاني من القرن التاسع عشر، ومن ثمَّ الغزو الألماني/ النازي لها في الحرب العالمية الثانية.

- **السكان:**

يعتبر السكان عنصراً أساسيّاً في قوة أي دولة، حيث يُشكلون بالنسبة لها ثروة بشرية قيِّمة. عندما تمتلك الدولة عدداً كبيراً من السكان، تُصبح قادرة على توفير القوى العاملة اللازمة في مختلف القطاعات مثل الزراعة، الصناعة، والجيش. ومع ذلك، فإنَّ ضخامة عدد السكان وحدها لا تُعد كافيةً لتحديد قوة الدولة أو ضعفها. فعلى سبيل المثال، نلاحظ أنَّ عديداً من الدول الصناعية الكبرى، خاصة في غرب أوروبا مثل فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، تمتلك أعداداً أقل من السكان مقارنةً بالدول النامية في إفريقيا وأمريكا الجنوبية وجنوب شرق آسيا.

وهناك مجموعة من المعايير التي تُستخدم لتقييم القوة السكانية للدولة، أهمها نسبة الشباب إلى إجمالي السكان، وتوازن أعداد الرجال والنساء، إضافةً إلى المستوى الثقافي والتعليمي للأفراد، ومدى توفر الكفاءات والعناصر القيادية في مختلف المجالات. علاوةً على ذلك، يلعب التناغم بين السكان دوراً هاماً في تعزيز قوة الدولة، فكلما كان

السكان متجانسين قوميّاً وعرقيّاً ومذهبيّاً، انعكس ذلك إيجاباً على استقرار الدولة وتماسك المُجتمع، أما إذا سادت الاختلافات العرقية أو المذهبية بين السكان، فقد يؤدي ذلك إلى ظهور الخلافات والصراعات الداخلية، مما يؤثر سلباً على تماسك الدولة واستقرارها ووحدتها.

2- القدرة الاقتصادية

تعبِّر القدرة الاقتصادية للدولة عن تفاعل موارد الثروة الاقتصادية مع القوة البشرية لتحقيق المصلحة القومية، ويوفر الاقتصاد للدولة الموارد المالية اللازمة لبناء وتطوير هياكلها لتتمكن من القيام بمهامها. وتؤكد التغيُّرات التي طرأت على النظام الاقتصادي العالمي بعد الحرب الباردة على دور وأهمية الشركات متعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية باعتبارها فاعلا مؤثرا في السياسة الدولية[4].

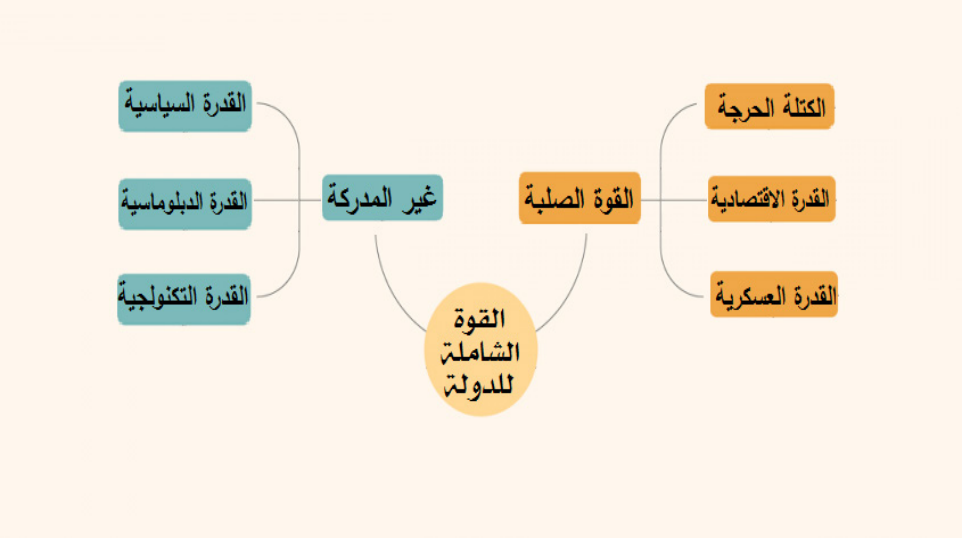

شكل-1: عناصر ومكونات القوة الشاملة للدولة

المصدر: من إعداد الباحث

4. أحمد يوسف محمد عبد النبي، مرجع سابق، ص 148، 149.

ويمثل إجمالي الناتج المحلي GDP ونصيب الفرد منه مؤشراً دالاً على قوة الدولة الاقتصادية، وتمثل الموارد الاقتصادية بدورها مؤشراً لا يقل أهمية. فقد كان الاقتصاد الزراعي والصناعي للولايات المتحدة الأمريكية من العوامل التي ساهمت في انتصار الحلفاء في الحربين العالميتين. وفي أوقات السلم تمثل السيطرة الاقتصادية لدولة ما على دولة أخرى انعكاساً لسيطرة سياسية، ويؤدي التكامل الاقتصادي داخل أجزاء الدولة الواحدة إلى توفر عوامل الترابط بينها كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية واستراليا وكندا، حيث تشكل الوحدة الاقتصادية عنصراً موحداً بين أجزاء هذه الدول، وتعتمد قوة الدولة على ما تملكه من موارد اقتصادية ومدى قدرتها على الانتاج الصناعي، سواءً لأغراض السم أو الحرب، ولا تبلغ الدولة مرتبة القوى الكبرى ما لم يتوافر لديها القدر الكافي من الموارد الاقتصادية[5].

وترتبط القدرة الاقتصادية للدولة أيضاً بعدد من الوسائل والأنشطة الخاصة، كالتصدير والاستيراد والسلع والخدمات, ومنح المساعدات الاقتصادية, وتبادل الثروات والمعاملات المالية, والعقوبات والمقاطعة الاقتصادية, ومنح وضع الدولة الأكثر رعاية, فضلاً عن الأدوات الخاصة بتحديد سعر صرف العملة الوطنية, والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في الخارج, وأيضاً المفاوضات الخاصة بتنظيم التعاملات الاقتصادية والتعاون الإقليمي, إذ لم تعد القدرة الاقتصادية للدولة تؤثر فقط على رفاهية شعبها، وإنما تؤثر أيضاً على مكانة الدولة وأمنها[6].

5. حسام الدين جاد الرب، الجغرافيا السياسية (القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2008)، ص 184.

6. أحمد مشعان نجم، مكانة الدولة وعلاقتها بمفهوم القوة في العلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، يناير 2017، ص 226.

3- القدرة العسكرية

تعتبر القوة العسكرية الوسيلة الأخيرة التي تلجأ إليها الدولة لحسم النزاعات. ويعبِّر هنري كيسنجر Henry Kissinger- وزير الخارجية ومستشار الأمن القومي الأمريكي سابقاً- عن هذا المعنى بقوله إنَّ الحرب تمثل استمرارية للسياسة بوسائل مغايرة، حيث يكمن الغرض من استخدام القوة العسكرية في إجبار الخصم على الامتثال لإرادة محددة، ونظراً لأن اللجوء إلى القوة النووية يحمل احتمال تلقي ضربة مماثلة من الطرف الآخر، فإنَّ استخدام القدرات العسكرية التقليدية يبقى الخيار الوحيد المُتاح لحسم النزاعات بين القوى المتنازعة سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي، وتعتمد عملية تقييم القوة العسكرية للدولة على مجموعة من العوامل الرئيسية، من بينها حجم القوة البشرية العاملة والمعبأة، وعدد ونوعية الوحدات والتشكيلات القتالية، ومدى تطور وتسليح المنظومات العسكرية الجاهزة للاستخدام، فضلاً عن كفاءة القيادة العسكرية، وطبيعة الاستراتيجية المتبعة، ودور الجبهة الداخلية ومستوى الروح المعنوية فيها[7].

ولعل الجانب الأهم الذي ينبغي الالتفات إليه عند تقييم القدرة العسكرية لدولة ما يتمثل في مستوى ونوعية الكفاءة التكنولوجية التي تحوزها تلك الدولة بالنظر إلى كفاءة التكنولوجيا العسكرية للخصم، إذ إنَّ السباق التكنولوجي الراهن في المجال العسكري يهدف بالأساس إلى خلق منظومة أو وحدات تكنولوجية متطورة تمكِّن أطرافها من تحقيق تفوق نسبي على حساب الأطراف الأخرى، كالقدرة على اختراق المنظومات الأمنية (ذات الطبيعة الالكترونية للدول المُعادية على سبيل المثال، التي تندرج ضمن إطار ما يسمَّى بالحرب السيبرانيةCyber warfare، وما تشهده الساحة العالمية من تنافسٍ محتدٍ في هذا المجال بين الأقطاب الكبرى منذ الحرب الباردة يؤكد على قيمة وأهمية

7. عمر الفاروق سيد رجب، قوة الدولة: دراسات جيواستراتيجية (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1992)، ص241، 242.

الجانب التكنولوجي في تعزيز القدرة العسكرية للدولة[8].

وترتبط القدرة العسكرية لدولة ما بقدرتها الاقتصادية، فالعلاقة بين القدرتين تأخذ شكلاً طرديّاً بطبيعة الحال، فكلما كان الاقتصاد قوياً زاد بالتالي معدل المخصصات المالية للإنفاق العسكري سواءً في مجال التصنيع، أو التحديث، أو التعاقد والشراء. وكان الاتحاد السوفيتي سابقاً قد انخرط في سباق محموم مع الولايات المتحدة لمجاراتها في مجال التسلُّح واللحاق بركب المنظومات العسكرية الحديثة أولاً بأول، ما أدَّى به في نهاية المطاف الى السقوط في مستنقع الاستنزاف الاقتصادي نظراً لضعف موارده وامكاناته الاقتصادية مقارنةً بالولايات المتحدة.

ثانياً: عناصر القوة غير المدركة للدولة

1- القدرة السياسية

يشير مفهوم القدرة السياسية إلى محصلة التفاعل بين فئات الشعب المختلفة ومؤسسات الحكم داخل الدولة (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية) بما يؤدي إلى حالة من الاستقرار السياسي والذي ينعكس على تنمية وتطور باقي قدرات الدولة الشاملة في حالة التفاعل الإيجابي، والعكس في حالة التفاعل السلبي[9].

وتُقاس القدرة السياسية للدولة من خلال تقييم بعض عناصر السياسة الداخلية، مثل أسلوب اتخاذ القرار، ودور جماعات المصالح، والتماسك السياسي بين الأفراد، ومدى فعالية الأجهزة الحكومية والمؤسسات الدستورية، ومدى الاستقرار والتداول السلمي للسلطة، والحرية الفردية وحقوق الإنسان، ومشاركة الجماهير في صنع القرار السياسي[10]،

8. هشام قدري أحمد، مرجع سابق، ص65.

9. أحمد يوسف محمد عبد النبي، مرجع سابق، ص 150.

10.عقيل محمد مهدي، وآخران، الأمن الوطني وعناصر القوى الشاملة للدولة: دراسة في الأبعاد والمقتربات، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ع (57)، 2019، ص14.

إضافةً إلى دور الأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، والنقابات العمالية.

2- القدرة الدبلوماسية

تعد القدرة الدبلوماسية لأي دولة المحور الرئيسي لتحقيق أهدافها الإقليمية والدولية وضمان مصالحها الخارجية، وهي تعكس مدى ثقل الدولة وحجم تأثيرها في محيطها الإقليمي والدولي، ويتوقف نجاح القدرة الدبلوماسية لأي دولة على كفاءة هياكل المؤسسات والهياكل التنظيمية لسياستها الخارجية، بالإضافة إلى امتلاكها للمقومات الأساسية الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والثقافية والحضارية[11].

ويتم قياس القدرة الدبلوماسية للدولة من خلال عدة مؤشرات من أهمها: حجم التمثيل الدبلوماسي للدول الأجنبية لدى الدولة وهو ما يعرف بالتمثيل الداخلي، وحجم التمثيل الدبلوماسي للدولة لدى الدول الأخرى أو ما يسمَّى بالتمثيل الخارجي. والقاعدة في هذا القياس أنه كلما زاد حجم التمثيل الدبلوماسي للدولة كلما عُد ذلك دليلاً على قوة الدولة الدبلوماسية من منطلق أنَّ التمثيل الواسع للدولة يمنحها فرصةً أكبر لشرح مواقفها ووجهة نظرها أمام الدول الأخرى وسرعة الاتصال بها[12].

3- القدرة التكنولوجية والالكترونية

تمثل القدرة التكنولوجية للدولة عنصراً جديداً من عناصر قوتها غير المدركة، جاء ظهورها نتيجة التطوُّرات الهائلة في مجالات الثورة التكنولوجية والاتصالات وثورة الفضاء. ويشير مفهوم القدرة التكنولوجية إلى الإطار الذي تتفاعل بداخله المقومات والعناصر الفرعية للقوة الشاملة للدولة بهدف تعظيم قيمتها ولكي تتوازن في تفاعلاتها مع باقي

11. المرجع السابق، ص139.

12. جمال زهران، منهج قياس قوة الدولة واحتمالات تطور الصراع العربي- الإسرائيلي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 82، 83.

القوة الشاملة للدول في محيطها الدولي والإقليمي، وترتبط فعالية القدرة التكنولوجية بما تخصصه الدولة من دخلها القومي لتطوير وتنمية هذه القدرة ومدى تأهيلها للكوادر والعناصر البشرية المؤهلة للتعامل مع الواقع التكنولوجي[13].

من ناحيةٍ أخرى، تشكل القدرة التكنولوجية جزءاً مهماً من الاستراتيجية العسكرية والاقتصادية للدولة، إذ تسهم في تطوير نظم جديدة للأسلحة التقليدية وغير التقليدية، كما أنها تخلق عديداً من المزايا الاقتصادية للدول التي تستخدمها كالجودة والسعر الأقل، بما يمكنها من المنافسة الاقتصادية العالمية في ظل الثورة الهائلة في مجال الهندسة الإلكترونية وأبحاث الفضاء، وما أدَّت إليه من ثورة في الاتصالات التي يعيشها العالم اليوم[14].

ويتزايد التركيز على القدرات التكنولوجية للدول بالتزامن مع تصاعد الحروب السيبرانية وحروب الإنترنت التي تمكِّن من تعطيل الأنظمة الإلكترونية للخصم دون الحاجة إلى استخدام القوة العسكرية المباشرة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك الهجوم السيبراني الذي نفذته إسرائيل واستهدفت من خلاله مفاعل «نطنز» النووي الإيراني، ومن ثمَّ أصبح هذا النوع من الحروب الأكثر انتشاراً بين أساليب الصراع، ما أدَّى إلى تفاقم المشكلات والنزاعات الدولية، ونتيجة لذلك بات الفضاء الإلكتروني واحداً من أبرز العناصر المؤثرة في تشكيل النظام الدولي الحديث[15].

يتبين مما سبق أنَّ القوة الشاملة للدولة تعتمد على تفاعل مجموعتين أساسيتين من العناصر: الأولى هي عناصر القوة الصلبة أو المادية، التي تشمل الكتلة الحيوية

13. أحمد يوسف عبد النبي، مرجع سابق، ص152.

14. صقري محمد، مفهوم القوة الشاملة للدولة وأساليب قياسها، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 20 أغسطس 2020، متاح على https://n9.cl/shpxr

15. The Hacktivist Cyber Attacks in the Iran-Israel Conflict, NSFOCUS, Published in 26 June 2025, available at https://n9.cl/e5u1h

للدولة، والقدرة الاقتصادية، والقدرة العسكرية. والثانية هي عناصر القوة الناعمة أو المعنوية، وتضم القدرة الدبلوماسية، والسياسية، والقدرة التكنولوجية والإلكترونية، ولتحقيق أهدافها وتعظيم مكاسبها الاستراتيجية على الصعيدين الإقليمي والدولي، فإنه من الضروري تكامل هذه العناصر، حيث لا يمكن الاستغناء عن أحدها أو توظيفه بمعزل عن الأخرى.

المطلب الثاني: طرائق وأساليب قياس القوة الشاملة للدولة

عند محاولة قياس القوة الشاملة للدولة يجب الأخذ في الاعتبار مجموعة من الاعتبارات التي تشكل في مجموعها عدداً من الضوابط المنهجية، من أهمها[16]:

1. تعد القوة مفهوماً نسبيّاً؛ لذلك لا يمكن وصف دولة ما بأنها قوية وأخرى بأنها ضعيفة بشكل مطلق، إذ تستمد كل دولة قوتها بحسب مدى تأثيرها مقارنة بالدول الأخرى.

2. القوة ليست ثابتة، بل تخضع لتغير مستمر بسبب الطبيعة الديناميكية لعلاقات الدول على الساحة الدولية، ويرتبط هذا التغير أساساً بالتطوُّرات في عناصر ومقومات القوة المتاحة لكل دولة.

3. تتأثر القوة بالمواقف كونها تعتمد على طبيعة الظروف الدولية التي تواجهها الدولة، فقد تتمكن دولة من فرض إرادتها في موقف معين على أخرى لكنها قد تعجز عن تحقيق ذلك أمام دولة مختلفة.

4. القوة مفهوم مركب يشمل جوانب متعددة ويستند إلى مجموعة عوامل تتباين أهميتها وتأثيرها من فترة زمنية إلى أخرى ومن دولة لأخرى، مما يُضفي عليها طابعاً متغيراً

16. خالد الحراري، مفهوم القوة في السياسة الدوليّة (القاهرة، كتاب مجلة المستقبل، 2015)، ص19 - 29.

وغير ثابت.

ولقد حظيت دراسة القوة الشاملة للدولة باهتمام بالغ من جانب الباحثين والمنظرين في ميدان العلاقات الدولية والجغرافيا السياسية؛ حيث أسفرت جهودهم في هذا الجانب عن تطوير طرق وأساليب متعددة لتقييم وقياس القوة الشاملة للدولة، ولم تقتصر هذه الأساليب على الجوانب الوصفية- التحليلية لعناصر القوة الشاملة، بل تجاوزت ذلك وصولاً إلى بلورة وصياغة طرق لقياس القوة الشاملة كميّاً، باستخدام معادلات رياضية، بما يفضي إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية. ومما يجدر قوله في هذا الصدد أنَّ تلك الجهود التي بُذِلت على مدار العقود الماضية لم تكن منفصلةً، بل كانت بمثابة بناء علمي مترابط ومتصل الحلقات، إذ طوَّر كل باحث أسلوبه في قياس القوة الشاملة استناداً إلى النتائج التي خلص إليها من سبقوه.

1- طريقة راي كلاين

يعتبر راي كلاين (Ray Klein) عالماً سياسيّاً أمريكيّاً ومحللاً لوكالة المخابرات المركزية (CIA) ومن أبرز الباحثين الغربيين في القرن العشرين، وبالنظر إلى أسلوب وطريقة قياسه للقوة الوطنية للدولة، يمكن القول إنَّ كلاين استند في رأيه إلى الجغرافيا السياسية، فهو يركز على المناطق الجيواستراتيجية والتغيُّر المستمر في القوة والذي يسميه بـ «الانحراف الاستراتيجي»، فالقوة الوطنية في حد ذاتها لا تنطوي على إمكانات الحرب فحسب، بل تتضمن أيضاً القدرة التنافسية السياسية والاقتصادية، ويؤكد كلاين أنَّ القوة تستند في النهاية إلى تقييمات ذاتية، ويضيف أنَّ الحكومات تعمل على تصورات وتوقعات للقوة بدلاً من القوة الحقيقية، وأنَّ هذه التصورات للقوة متقلبة وتعتمد على مواقف مؤقتة مقارنةً بالعناصر الملموسة للقوة القابلة للاستخدام[17].

17. عبد الرحمن خنوش، «قياس قوة الدولة الإقليمي- دراسة مقارنة إيران، تركيا وإسرائيل»، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدوليّة، جامعة الجزائر3، 2019، ص41.

صاغ كلاين معادلته الرياضية لحساب القوة الشاملة للدولة باعتماده على خمسة عناصر للقوة، ثلاثة عناصر منها تنتمي إلى القوة الصلبة وهي (الكتلة الحرجة، والقدرة الاقتصادية، والقدرة العسكرية) بالإضافة إلى عنصرين من عناصر القوة غير الملموسة وهما (الهدف الاستراتيجي للدولة، وإرادتها الوطنية) وجاءت صياغة المعادلة من خلال جمع عناصر القوة الصلبة وضربها في حاصل جمع العناصر غير الملموسة، على النحو التالي: $PP = (C + E + M)(S + W)$.

حيث إنَّ PP هي القوة المتصورة للدولة، C الكتلة الحرجة للدولة وتساوي عدد السكان + الإقليم، وتمثل E القدرة الاقتصادية التي تساوي الناتج المحلي الإجمالي + نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي + حجم التجارة الخارجية، وM هي القدرة العسكرية وتساوي الأفراد العسكريون + الإنفاق الدفاعي، وتمثل S تمثل الهدف الاستراتيجي، أما W فتشير إلى الإرادة لتحقيق الاستراتيجية الوطنية[18].

وقام كلاين بتحديد وزن معين لكل قدرة من هذه القدرات الخمس، ليصبح وزنها الإجمالي 1000 وذلك على النحو التالي[19]:

القدرة المدركة (1000) [الكتلة الحيوية (100) + القدرة الاقتصادية (200) + القدرة العسكرية (200)] × [الهدف الاستراتيجي (1) + الإرادة الوطنية (1)]

بالنسبة للكتلة الحرجة عند كلاين فتشمل عنصرين هما: عنصر الأرض وأعطاه كلاين (50) نقطةً، وعنصر السكان وله نفس الوزن النسبي من النقاط، أما القدرة الاقتصادية، فقسمها كلاين إلى ستة عناصر رئيسية هي: الناتج القومي، الطاقة والمعادن،

18. Simon Saradzhyan, Nabi Abdullaev, Measuring National Power: Is Vladimir Putin's Russia in Decline?, Russia Matters Project, May 2018, P. 18.

19. أحمد يوسف عبد النبي، القوة الشاملة للدولة: مناهج تحديد عناصرها وطرق قاسها، مجلة بحوث الشرق الأوسط، مج (8)، ع(57)، سبتمبر 2020، ص302.

الإنتاج الصناعي، الغذاء، التجارة العالمية، بينما جاء تصنيف القدرة العسكرية إلى عنصرين هما القدرة النووية وخصص لها كلاين (100) نقطة، والقدرة العسكرية التقليدية ولها أيضاً(100) نقطة، وفيما يخص عنصر القدرة غير الملموسة، فقد خصص كلاين نقطةً واحدةً للهدف الاستراتيجي، ونقطة واحدةً أيضاً للإرادة الوطنية التي قسمها إلى ثلاثة عناصر فرعية؛ مستوى التماسك الوطني، قوة القيادة الوطنية، ومدى ملاءمة الاستراتيجية للمصالح الوطنية، وخصص لكل منها (0.33)[20].

ومما تجدر ملاحظته أنَّ عديداً من الباحثين اعتمدوا طريقة كلاين كأساس لدراساتهم ومحاولاتهم لقياس القوة الشاملة للدولة، ومن أبرز هؤلاء الباحثين العالم الجيوسياسي البرازيلي كارلوس دي ميرا Carlos de Mira، الذي أضاف عنصراً معنوياً جديداً إلى معادلة كلاين، وهو قوة الإقناع، أما الباحث الأمريكي من أصول بولندية جوتاب Gotab، فقد طوَّر صياغة معادلة كلاين بإضافة عنصر القيادة السياسية ضمن مقومات القوة المعنوية، وهنالك أيضاً الباحث الياباني فوكوشيما Fukushima الذي قام بتعديل العناصر المعنوية في معادلة كلاين، مستبدلاً إياها بعناصر القدرة السياسية المحلية والدبلوماسية الوطنية[21].

20. صقري محمد، مرجع سابق.

21. عبد الرحمن خنوش، مرجع سابق، ص42.

2- طريقة فوكس[22]

طوَّر المفكر الألماني «فوكس» معادلةً حسابيةً لقياس القدرة الشاملة للدولة، تضمَّنت عنصرين فقط من عناصر القوة وهما القدرة الاقتصادية ممثلةً في إجمالي الناتج المحليGDP والقدرة البشرية ممثلةً في تعداد السكان، وجاءت معادلة فوكس الحسابية على النحو التالي:

$$\text{ق} = \text{ج} \sqrt[3]{\text{س}}$$

القوة (ق) = إجمالي الناتج المحلي (ج) $\sqrt[3]{}$ تعداد السكان (س)

ويُعاب على هذه الطريقة تركيزها على عنصرين فقط، هما القوة البشرية والقوة الاقتصادية، فيما تغافلت عن عناصر القوة الأخرى، سواءً العناصر المادية أو المعنوية، فالقدرة الاقتصادية والسكانية غير كافيتين ولا تعبران عن قوة الدولة بصورة حقيقية. فضلاً عن ذلك، زادت طريقة فوكس من تعظيم القدرة الاقتصادية (ج) والتقليل من قيمة القدرة البشرية (س) من خلال وضعها تحت الجذر التكعيبي.

3- طريقة أشيلي تيليس، وآخرين[23]

تبعاً لهذه الطريقة يرتبط قياس قوة الدولة بالهدف الخصوصي للدول محل الدراسة، وتؤكد هذه الطريقة على أنَّ الدولة هي حصيلة مجموع درجات التجديد الاقتصادي والقدرات العسكرية والهيمنة أو السيطرة كهدف خاص بالدولة، ويتم قياس قوة الدولة تبعاً لتلك الطريقة من خلال المعادلة التالية:

22. أحمد يوسف عبد النبي، القوة الشاملة للدولة، مرجع سابق، ص 300، 301.
23. جمال زهران، مرجع سابق، ص42.

قوة الدولة = [(الموارد القومية + الأداء القومي) × القدرة العسكرية]

وتشمل الموارد القومية للدولة خمسة عناصر؛ التكنولوجيا، المشروع الخاص، الموارد البشرية، الموارد المالية، والموارد الطبيعية، في حين يضم الأداء القومي ثلاثة عناصر هي: المحددات الخارجية، وقدرة البنية الفوقية، والموارد المدركة، أما القدرة العسكرية فهي حصيلة عنصري الموارد الاستراتيجية، والقدرة التمويلية.

وتعكس هذه الطريقة تأثر أصحابها بواقع النظام الدولي الجديد الذي تنفرد الولايات المتحدة بالهيمنة عليه، ولذلك جاءت هذه الطريقة لتربط الموارد المتاحة والمحتملة بالهدف الخصوصي للدولة والذي يتحدد من خلال درجة الهيمنة أو السيطرة، وأنَّ درجة قوة الدولة تعود إلى قدرتها على ممارسة درجة معينة من السيطرة والنفوذ.

4- أسلوب يحيى لايز سليمان[24]

حدَّد يحيى لايز سليمان منهجاً لقياس القوة الشاملة للدولة يعتمد على تقسيم عناصر القوة إلى مجموعتين رئيسيتين. تضم المجموعة الأولى «القدرات المدركة»، وتشمل أربعة عناصر أساسية: القدرة السكانية، القدرة الجغرافية، القدرة الاقتصادية، والقدرة العسكرية، أما المجموعة الثانية فأطلق عليها اسم «القدرات غير المدركة»، وتتألف أيضاً من أربعة عناصر هي: القدرة التكنولوجية، القدرة الإعلامية والمعلوماتية، القدرة السياسية، والقدرة المعنوية، واعتمد لايز سليمان المعادلة الحسابية التالية لقياس قوة الدولة الشاملة بناءً على هذه العناصر.

القوة الشاملة للدولة (مجموع القدرات المدركة + مجموع القدرات غير المدركة)

24. أحمد يوسف محمد عبد النبي، السياسة المصرية والتوزان الاستراتيجي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص180، 181.

وبالإضافة إلى هذه المعادلة الرئيسية وضع «لايز سليمان» لقياس كل قدرة معادلة خاصة بها تتضمن عدداً محدداً من المؤشرات الدالة عليها على نحو ما سيتضح في المحور التالي «التطبيقي» من هذه الدراسة.

المحور الثالث: قياس القوة الشاملة للدول لثلاث الكبرى في الاتحاد الأوروبي

بعد أن تناولنا مفهوم القوة الشاملة، وعناصرها المادية (الملموسة) والمعنوية (غير المدركة)، وأوضحنا أساليب وطرائق قياسها المختلفة، سأحاول في هذا الجزء قياس القدرة الشاملة للدول الثلاث الكبرى في الاتحاد الأوروبي (فرنسا، ألمانيا الاتحادية، وإيطاليا). وسوف أعتمد في هذا القياس على أسلوب «يحيى لايز سليمان» الذي حدَّد، كما ذكرنا، مجموعتين من عناصر القوة، تشير المجموعة الأولى إلى القدرات المدركة وتشمل أربعة عناصر هي: القدرة السكانية، القدرة الجغرافية، القدرة الاقتصادية، والقدرة العسكرية، بينما تعرف المجموعة الثانية بالقدرات غير المُدركة وتضم بدورها أربعة عناصر: القدرة التكنولوجية، القدرة الإعلامية والمعلوماتية، القدرة السياسية، والقدرة المعنوية. ويُعزى اختياري لهذا الأسلوب دون غيره من الأساليب والطرائق الأخرى إلى أنه خصَّص لكل قدرة من القدرات الثماني سالفة الذكر معادلةً حسابيةً بسيطةً خاصةً بها، وبالتالي يمكن حساب كل قدرة على حدة في ضوء المؤشرات التابعة لها ومقارنتها بالقدرة المُماثلة لها للدول الأخرى.

وجلي بالإشارة أنَّ الباحث قد أسترشد في تطبيق هذا القياس بدراسة أعدها اللواء/ أحمد يوسف محمد عبد النبي، بعنوان «السياسة المصرية والتوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط»؛ حيث استخدم أيضاً أسلوب «لايز سليمان» في قياس القدرة الشاملة لعدد من القوى الإقليمية بمنطقة الشرق الأوسط في إطار توزان القوى، وشملت دول الدراسة كلاً من (مصر، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، إيران، تركيا، وإسرائيل). وتختلف هذه

الدراسة مع دراسة عبد النبي فيما يتعلق بالدول الفاعلة المراد قياس قوتها، فضلاً عن إدخال بعض التعديلات في عناصر القوة الشاملة، إذ تضمَّنت الدراسة الحالية العناصر الأربعة للقوة الصلبة، وبالنسبة للقوة غير المدركة فقد شملت ثلاثة عناصر، من بينها القدرة الدبلوماسية، بالإضافة إلى قدرتين جديدتين قمتُ بإضافتهما وتطوير معادلتين حسابيتين خاصتين بهما في ضوء بعض المؤشرات الدالة عليهما وهما القدرة العلمية، والقدرة الثقافية.

كما تختلف هذه الدراسة أيضاً من ناحية استبدال بعض المؤشرات الفرعية لعناصر القوة المدركة بمؤشرات أخرى جديدة، فعلى مستوى القدرة الجغرافية، قمتُ باستخدام مؤشر الحصة السنوية من المياه العذبة، وفي القدرة السكانية، استخدمت مؤشر «معدل النمو السكاني» بدلاً من مؤشري «العمر المتوقع عند الولادة» و«نسبة الأطباء لعدد السكان»، وفيما يتعلق بالقدرة العسكرية استبدلتُ مؤشر «عدد الصواريخ» بمؤشر آخر وهو «عدد حاملات الطائرات»، فضلاً عن إدخال مؤشر جديد يتعلق بعدد الرؤوس النووية، كما شملت التعديلات أيضاً القدرة الاقتصادية من خلال إضافة مؤشرات جديدة مثل حجم احتياطي الذهب.

أولاً: حساب القدرات المدركة للدول الثلاث

1- مؤشرات القدرة الجغرافية

الدولة / المؤشر	فرنسا	ألمانيا الاتحادية	إيطاليا
المساحة (كم^2)[25]	551,000	357,600	302,000

25. World Statistics Pocketbook 2024 edition, United Nations: Department of Economic and Social Affairs, New York, 2024.

المؤشر / الدولة	فرنسا	ألمانيا الاتحادية	إيطاليا
الحصة السنوية من المياه العذبة (مليار لتر مكعب)[26]	211	154	191
طول طرق المواصلات (كم)[27]	1,053,215	830,000	487,700
طول السواحل البحرية (كم)[28]	4,853	2,389	7,600
عدد المطارات[29]	689	838	636
عدد الموانئ والمرافئ[30]	66	35	123

للحصول على القدرات الجغرافية للدول الثلاث نقوم بالتعويض من جدول مؤشرات القدرة الجغرافية في المعادلة الرياضية التالية:

$$\left[\frac{\text{مساحة الدولة}}{\text{إجمالي مساحة دول الدراسة}} \times (1+\text{نسبة مطارات الدولة للدول الفاعلة})\right.$$

$$+ \frac{\text{الحصة السنوية من المياه العذبة}}{\text{إجمالي الصحة السنوية للمياه العذبة}} \times (1+\text{نسبة طرق المواصلات للدول الفاعلة})$$

$$\left. + \frac{\text{طول سواحل الدولة}}{\text{إجمالي طول سواحل دول الدراسة}} \times (1+\text{نسبة عدد الموانئ للدول الفاعلة})\right] \times 100$$

26. The World Factbook, US Central Intelligence Agencies, available at https://n9.cl/75b48

27. List of countries by road network size, Wikipedia the free encyclopedia, available at https://n9.cl/yn9ql

28. محمد عتريس، معجم بلدان العالم وفق آخر التطورات السياسية مع خرائط وأحداث البيانات الإحصائية (القاهرة، مكتبة الآداب، 2013).

29.Total Serviceable Airports by Country (2025), Global Firepower, available at https://n9.cl/ccqy9t

30. Total Ports, Harbors, and Terminals by Country (2025), Global Firepower, available at https://n9.cl/4bgr3

(1) القدرة الجغرافية لفرنسا=

$$157 = 100 \times [(\frac{66}{224} + 1) \times \frac{4,853}{14842} + (\frac{1,053,215}{2370915} + 1) \times \frac{211}{556} + (\frac{689}{2163} + 1) \times \frac{551,000}{1210000}]$$

(2) القدرة الجغرافية لألمانيا الاتحادية=

$$97 = 100 \times [(\frac{35}{224} + 1) \times \frac{2,389}{14842} + (\frac{830,000}{2370915} + 1) \times \frac{154}{556} + (\frac{838}{2163} + 1) \times \frac{357,600}{1210000}]$$

(3) القدرة الجغرافية لإيطاليا=

$$153 = 100 \times [(\frac{123}{224} + 1) \times \frac{7,600}{14842} + (\frac{487,700}{2370915} + 1) \times \frac{191}{556} + (\frac{636}{2163} + 1) \times \frac{302,000}{1210000}]$$

2- مؤشرات القدرة السكانية

الدولة / المؤشر	فرنسا	ألمانيا الاتحادية	إيطاليا
القوة البشرية (بالمليون نسمة)[31]	68	84	60
حجم القوة العاملة (بالمليون نسمة)[32]	31,700	43,800	25,800
نسبة العاملين في قطاع الصناعة[33]	19	27	27
معدل النمو السكاني[34]	0.2	0.3	0.3

31.World Statistics Pocketbook 2024 edition, Op. cit.

32. احصائيات البنك الدولي، متاح على الرابط https://n9.cl/qzt9p

33. World Statistics Pocketbook 2024 edition, Op. cit.

34. Ibid.

للحصول على القدرات السكانية لدول الدراسة نقوم بالتعويض من جدول مؤشرات القدرة السكانية في المعادلة التالية:

$$\left[\frac{\text{حجم القوة العاملة في الدولة}}{\text{إجمالي حجم القوة العاملة في دول الدراسة}} \times (1 + \text{نسبة العاملين في الصناعة})\right.$$

$$\left. + \frac{\text{حجم القوة البشرية في الدولة}}{\text{إجمالي القوة البشرية لدول الدراسة}} \times (1 + \text{معدل النمو السكاني})\right] \times 100$$

(1) القدرة السكانية لفرنسا =

$$\left[\frac{31,700}{101300} \times (1+ 0.19) + \frac{68}{212} \times (1+ 0.2)\right] \times 100 = 75$$

(2) القدرة السكانية لألمانيا الاتحادية =

$$\left[\frac{43,800}{101300} \times (1+ 0.27) + \frac{84}{212} \times (1+ 0.3)\right] \times 100 = 106$$

(3) القدرة السكانية لإيطاليا =

$$\left[\frac{25,800}{101300} \times (1+0.27) + \frac{60}{212} \times (1+ 0.3)\right] \times 100 = 69$$

3- مؤشرات القدرة الاقتصادية

المؤشر / الدولة	فرنسا	ألمانيا الاتحادية	إيطاليا
الناتج المحلي الإجمالي (تريليون دولار)[35]	3.5	5.3	2.7
نسبة نمو الناتج المحلي سنوياً[36]	2.5	1.8	3.7
نصيب الفرد من الناتج المحلي (بالدولار)	51000	63000	45000
حجم احتياطي الذهب (بالطن)[37]	2437	3351	2451

للحصول على القدرات الاقتصادية لدول الدراسة نقوم بالتعويض من جدول مؤشرات القدرة الاقتصادية في المعادلة التالية:

$$\left[\frac{\text{الناتج المحلي للدولة}}{\text{إجمالي الناتج المحلي لدول الدراسة}} \times (1+ \text{نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي})\right. + \left.\frac{\text{نصيب الفرد من الناتج المحلي}}{\text{إجمالي نصيب الفرد من الناتج المحلي لدول الدراسة}} + \frac{\text{حجم احتياطي الذهب}}{\text{إجمالي حجم احتياطي الذهب لدول الدراسة}}\right] \times 100$$

(1) القدرة الاقتصادية لفرنسا=

$$\left[\frac{3.5}{11.5} \times (1+ 2.5) + \frac{51000}{159000} + \frac{2437}{8239}\right] \times 100 = 168$$

(2) القدرة الاقتصادية لألمانيا الاتحادية=

$$\left[\frac{5.3}{11.5} \times (1+ 1.8) + \frac{63000}{159000} + \frac{3351}{8239}\right] \times 100 = 209$$

(3) القدرة الاقتصادية لإيطاليا=

$$\left[\frac{2.7}{11.5} \times (1+ 3.7) + \frac{45000}{159000} + \frac{2451}{8239}\right] \times 100 = 168$$

35. موقع البنك الدولي، مرجع سابق.

36. World Statistics Pocketbook 2024 edition, Op. cit.

37. Bruno Venditti, Mapped: Which Countries Hold the Most Gold Reserves?, Visual Capitalist, Published in 18 November 2025, available at https://n9.cl/yq346

4- مؤشرات القدرة العسكرية

الدولة / المؤشر	فرنسا	ألمانيا الاتحادية	إيطاليا	الإجمالي
ميزانية الدفاع بالمليار[38]	66.4	71.2	31.3	168.9
حجم القوات النشطة[39]	200000	181000	165000	546000
عدد الدبابات[40]	215	296	200	711
عدد الغواصات[41]	9	6	8	23
عدد الطائرات[42]	976	584	729	2289
عدد الرؤوس النووية [43]	290	0	0	290
عدد حاملات الطائرات	1	0	2	3

للحصول على القدرات العسكرية لدول الدراسة نقوم بالتعويض من جدول مؤشرات القدرة العسكرية في المعادلة التالية:

$$\left[\frac{\text{ميزانية الدفاع العسكري}}{\text{اجمالي ميزانية الدفاع العسكري لدول الدراسة}} + \frac{\text{حجم القوات المسلحة النشطة}}{\text{إجمالي القوات المسلحة النشطة لدول الدراسة}} + \frac{\text{عدد الدبابات}}{\text{إجمالي عدد االدبابات لدول الدراسة}}\right] + \left[\frac{\text{عدد الغواصات}}{\text{إجمالي عدد الغواصات لدول الدراسة}} + \frac{\text{عدد الطائرات}}{\text{إجمالي عدد الطائرات لدول الدراسة}} + \frac{\text{عدد الرؤوس النووية}}{\text{إجمالي عدد الرؤوس النووية لدول الدراسة}}\right] \times 100$$

38. Spherical Insights, Top 10 Defense Spending Countries in 2025: Statistics and Facts Analysis, Spherical Insights, Published in May 2025, available at https://n9.cl/4omaa

39. 2025 Military Strength Ranking, Global Firepower, available at https://n9.cl/yghdx

40. Ibid.

41. Ibid.

42. Ibid.

43. معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي- الكتاب السنوي 2020، ترجمة: عمرو سعيد الأيوبي، وأمين سعيد الأيوبي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2021).

(1) مؤشر القدرة العسكرية لفرنسا =

$$321 = 100 \times [\frac{1}{3} + \frac{290}{290} + \frac{976}{2289} + \frac{9}{23} + \frac{215}{711} + \frac{200000}{546000} + \frac{66.4}{168.9}]$$

(2) مؤشر القدرة العسكرية لألمانيا الاتحادية =

$$168 = 100 \times [\frac{0}{3} + \frac{0}{290} + \frac{584}{2289} + \frac{6}{23} + \frac{296}{711} + \frac{181000}{546000} + \frac{71.2}{168.9}]$$

(3) مؤشر القدرة العسكرية لإيطاليا =

$$210 = 100 \times [\frac{2}{3} + \frac{0}{290} + \frac{729}{2289} + \frac{8}{23} + \frac{200}{711} + \frac{165000}{546000} + \frac{31.3}{168.9}]$$

ولحساب القوة المدركة لدول الدراسة الثلاث نقوم بالتعويض في المعادلة التالية:

القوة المدركة للدولة (القدرة الجغرافية + القدرة السكانية + القدرة الاقتصادية + القدرة العسكرية)

(1) القدرة المدركة لفرنسا = (321+ 168 + 75 + 157)

(2) القدرة المدركة لألمانيا الاتحادية (168+ 209 + 106 + 97)

(3) القدرة المدركة لإيطاليا = (210 + 168 + 69 + 153)

وفيما يلي جدول التقديرات النهائية للقدرات المدركة للدول الثلاث الفاعلة

التقديرات النهائية للقدرات المدركة للدول الثلاث الفاعلة			
الدولة	فرنسا	ألمانيا الاتحادية	إيطاليا
القيمة	721	580	600

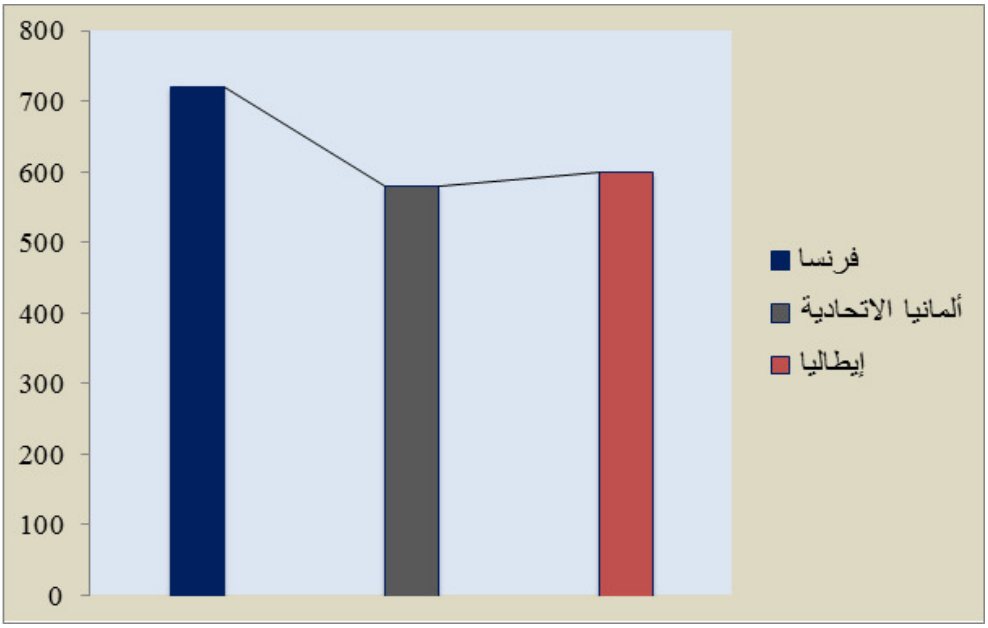

شكل- 2: نسب التقديرات النهائية للقدرات المدركة للدول الثلاث الفاعلة

ثانياً: حساب القدرات غير المدركة لدول الدراسة

1- مؤشرات القدرة الدبلوماسية

الدولة / المؤشر	فرنسا	ألمانيا الاتحادية	إيطاليا
عدد المراكز الدبلوماسية في الخارج[44]	249	217	206
عدد المراكز الدبلوماسية بإقليم الدولة[45]	118	61	69

من جدول مؤشرات القدرة الدبلوماسية نقوم بالتعويض في المعادلة التالية:

$$\left[\frac{\text{عدد المراكز الدبلوماسية في الخارج}}{\text{إجمالي عدد المراكز الدبلوماسية لدول الدراسة}} \times (1+ \text{نسبة النفوذ الإقليمي والدولي})\right] \times 100$$

$$\text{حيث نسبة النفوذ الإقليمي والدولي} = \frac{\text{عدد المراكز الدبلوماسية داخل إقليم الدولة}}{\text{عدد المراكز الدبلوماسية للدولة بالخارج}}$$

(1) القدرة الدبلوماسية لفرنسا $= \left[\left(\frac{118}{249} + 1\right) \times \frac{249}{672}\right] \times 100 = 54$

(2) القدرة الدبلوماسية لألمانيا الاتحادية $= \left[\left(\frac{61}{217} + 1\right) \times \frac{217}{672}\right] \times 100$

$= 39$

(3) القدرة الدبلوماسية لإيطاليا $= \left[\left(\frac{69}{275} + 1\right) \times \frac{206}{672}\right] \times 100 = 38$

44.Ryan Neelam, Jack Sato, Global Diplomacy Index: 2024 Key Findings Report, Lowy Institute, 2024, P. 5.

45. Ibid, P. 15.

2- مؤشرات القدرة العلمية

الدولة / المؤشر	فرنسا	ألمانيا الاتحادية	إيطاليا	الإجمالي
عدد الجامعات المصنفة ضمن أفضل 100 جامعة حسب تصنيفQS لعام 2026[46]	4	5	1	10
عدد الفائزين بجائزة نويل منذ عام 2001[47]	20	13	2	35
عدد الأبحاث والمنشورات العلمية[48]	124000	201000	153000	478000

لحساب القدرة العلمية للدول الفاعلة نقوم بالتعويض من الجدول السابق في المعادلة التالية:

القدرة العلمية للدولة

$$\left[\frac{\text{عدد الجامعات المصنفة ضمن قائمة أفضل 100 جامعة}}{\text{إجمالي عدد الجامعات المصنفة لدول الدراسة}} + \frac{\text{عدد الفائزين بجائزة نوبل منذ عام 2001}}{\text{إجمالي عدد الفائزين بجائزة نوبل لدول الدراسة}} + \frac{\text{عدد الأبحاث والمنشورات العلمية}}{\text{إجمالي عدد الأبحاث والمنشورات العلمية}}\right] \times 100$$

(1) القدرة العلمية لفرنسا $= \left[\frac{124000}{478000} + \frac{20}{35} + \frac{4}{10}\right] \times 100 = 123$

(2) القدرة العلمية لألمانيا الاتحادية $= \left[\frac{201000}{478000} + \frac{13}{35} + \frac{5}{10}\right] \times 100 = 129$

(3) القدرة العلمية لإيطاليا $= \left[\frac{153000}{478000} + \frac{2}{35} + \frac{1}{10}\right] \times 100 = 47$

46. QS World University Rankings 2026: Top global universities, Top Universities, available at https://n9.cl/bux7bi

47. الموقع الرسمي لجائزة نوبل، متاح على https://n9.cl/6iftni

48. Top 10 countries by number of scientific publications among G20 members, Global Times, Published in 1 April 2024, available at https://n9.cl/crmmc

3- مؤشرات القدرة الثقافية

الدولة / المؤشر	فرنسا	ألمانيا الاتحادية	إيطاليا	الإجمالي
عدد الناطقين بلغة الدولة داخل حدودها وخارجها (بالمليون نسمة)	320	135	80	535

لحساب القدرة الثقافية للدول الفاعلة نقوم بالتعويض من الجدول السابق في المعادلة التالية:

القدرة الثقافية للدولة (نسبة النفوذ الثقافي للدولة) × 100

حيث نسبة النفوذ الثقافي للدولة

$$\text{حيث نسبة النفوذ الثقافي للدولة} = \frac{\text{عدد الناطقين بلغتها حول العالم (سواءً كلغة رسمية أو ثانية)}}{\text{إجمالي عدد الناطقين بلغات الدول الثلاث}}$$

$$(1)\ \text{القدرة الثقافية لفرنسا} = \left(\frac{320}{535}\right) \times 100 = 59$$

$$(2)\ \text{القدرة الثقافية لألمانيا الاتحادية} = \left(\frac{135}{535}\right) \times 100 = 25$$

$$(3)\ \text{القدرة الثقافية لإيطاليا} = \left(\frac{80}{535}\right) \times 100 = 15$$

ولحساب إجمالي القوة غير المدركة لدول الدراسة نقوم بالتعويض في المعادلة التالية

القوة غير المدركة للدولة (القدرة الدبلوماسية + القدرة العلمية + القدرة الثقافية)

(1) القدرة غير المدركة لفرنسا (54 + 123 + 59)

(2) القدرة غير المدركة لألمانيا الاتحادية (39 + 129 + 25)

(3) القدرة غير المدركة لإيطاليا (38 + 47 + 15)

وفيما يلي جدول التقديرات النهائية للقدرات غير المدركة للدول الثلاث الفاعلة

التقديرات النهائية للقدرات غير المدركة للدول الثلاث			
الدولة	فرنسا	ألمانيا الاتحادية	إيطاليا
القيمة	236	193	100

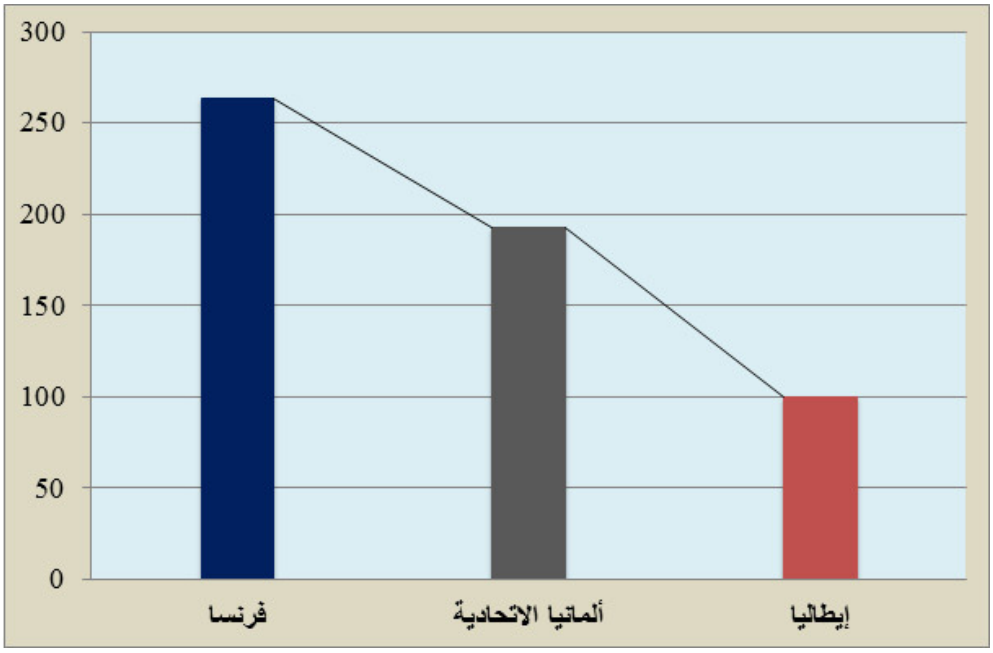

شكل- 3: نسب التقديرات النهائية للقدرات غير المدركة للدول الثلاث

بعد الانتهاء من حساب القدرات المدركة والقدرات غير المدركة للدول الثلاث، نقوم الآن بحساب القوة الشاملة لكل دولة على حدة، وذلك باستخدام المعادلة التالية:

القوة الشاملة للدولة (مجموع القدرات المدركة + مجموع القدرات غير المدركة)

(1) القوة الشاملة لفرنسا (721 + 236)

(2) القوة الشاملة لألمانيا الاتحادية (580 + 193)

(3) القوة الشاملة لإيطاليا (600 + 100)

وفيما يلي جدول تقديرات القوة الشاملة للدول الثلاث الكبرى في الاتحاد الأوروبي

تقديرات القوة الشاملة للدول الثلاث			
الدولة	فرنسا	ألمانيا الاتحادية	إيطاليا
القيمة	957	773	700

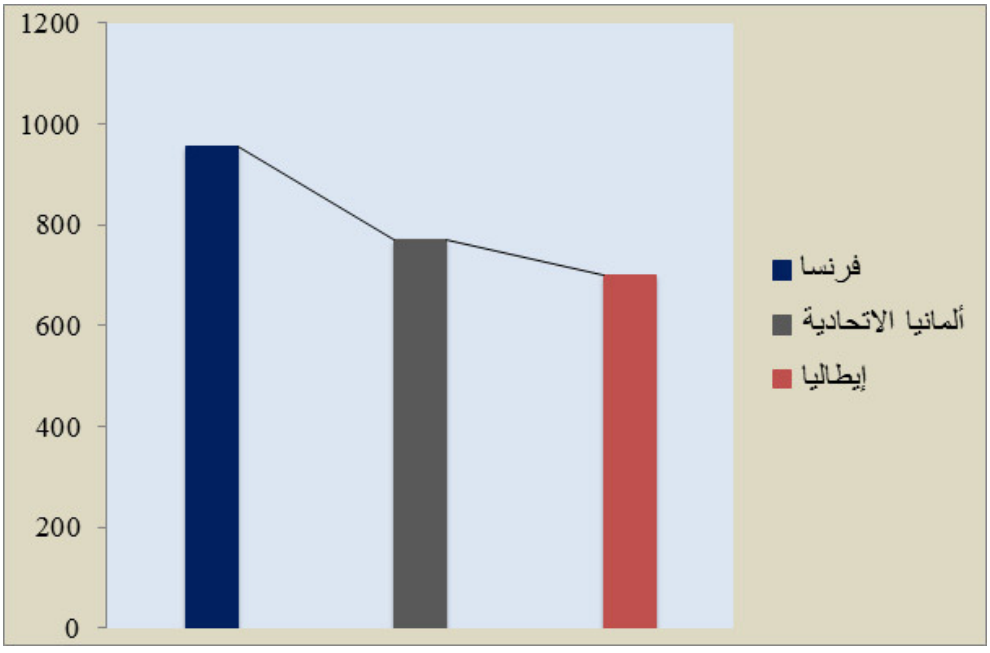

شكل-4: نسب تقديرات القوة الشاملة للدول الثلاث

التحليل والنتائج:

1- أظهرت الدراسة أنَّ مفهوم القوة الشاملة للدولة لم يعد مقتصراً على العناصر الصلبة للقوة مثل القدرات العسكرية والاقتصادية، فقد أفرزت التطوُّرات التكنولوجية وتعقيدات السياسة الدولية الحديثة تغييرات جذرية في مفهوم وطبيعة القوة؛ حيث لم تعد القوة المادية وحدها كافيةً لتحقيق أهداف الدولة أو تلبية احتياجاتها الأمنية والاقتصادية، بل بات من الضروري أنْ تدعمها أبعاد أخرى غير مادية، لتتضافر معاً وتشكل ما يُعرف بالقدرة الشاملة للدولة. وعلى الرغم من التحديات المرتبطة بقياس القوة أو التعبير عنها في صورة كمية، خاصةً في جوانبها غير الملموسة، إلا أنَّ جهود الباحثين أسفرت عن تطوير مجموعة من الأساليب والطرائق لقياسها بشكل أكثر دقة وشمولية، مثل طريقة راي كلاين، وأشيلي تيليس، وكذلك أسلوب لايز سليمان الذي قمنا بتوظيفه في هذه الدراسة.

2- فيما يتعلق بالجزء التطبيقي من الدراسة الذي قمنا خلاله بقياس القوة الشاملة للدول الثلاث الكبرى في الاتحاد الأوروبي وهي فرنسا وألمانيا الاتحادية وإيطاليا، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

أ- بالنسبة لعناصر القدرة المدركة، كشفت الدراسة عن تفوق فرنسا في مؤشرات القدرة الجغرافية، وذلك بفضل مساحتها الكبيرة (حيث تعد أكبر دول الاتحاد الأوروبي) وحصتها السنوية من المياه العذبة نتيجة لما تمتلكه من شبكة واسعة ومتنوعة من الأنهار الداخلية، فضلاً عن بنيتها التحتية المجهزة بطرق النقل والمطارات، وجاءت إيطاليا في المركز الثاني بفضل طول سواحلها على البحر المتوسط مما ساعد بالتالي على زيادة عدد الموانئ والمرافئ البحرية التي تعد محركاً رئيساً للتجارة وتعزيز النمو الاقتصادي.

وعلى صعيد القدرة السكانية، أظهرت ألمانيا تفوقاً واضحاً، فهي أكبر دول الاتحاد الأوربي سكاناً، ويترتب على ذلك امتلاكها قوةً عاملةً أكبر، ولاسيَّما في قطاع الصناعة باعتبارها من القوى الصناعية الكبرى، بينما حلت فرنسا ثانيّاً في هذا المؤشر، مدفوعةً بتفوقها السكاني على إيطاليا وأيضاً حجم القوة العاملة لديها.

أما فيما يتعلق بالقدرة الاقتصادية، فقد جاءت الأرقام في هذا المؤشر متوافقةً إلى حد كبير مع معطيات الواقع الاقتصادي للاتحاد الأوروبي الذي تهيمن عليه ألمانيا بامتلاكها أكبر اقتصاد فيه بحجم يزيد عن 5 تريليون دولار، الأمر الذي ينعكس بدوره على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. علاوةً على ذلك، تعد ألمانيا أكبر دول العالم امتلاكاً لاحتياطي الذهب خلف الولايات المتحدة بأكثر من ثلاثة آلاف طن، أما فرنسا وإيطاليا فجاءتا متكافئتين، فبينما تتفوق الأولى من حيث الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من هذا الناتج، فإنَّ إيطاليا لديها احتياطياً أكبر من الذهب ومعدلاً أسرع في نموها الاقتصادي بحسب بيانات الأمم المتحدة.

عسكريّاً، أظهرت الدراسة تفوقاً فرنسيّاً واضحاً، فالجيش الفرنسي هو الأكبر داخل الاتحاد الأوروبي، ومجهز بقدرات دفاعية وهجومية متطورة للغاية؛ جواً وبراً وبحراً، فضلاً عن ذلك، فإنَّ فرنسا هي القوة النووية الوحيدة من بين دول الاتحاد الأوروبي بعد خروج القوة النووية الأخرى (بريطانيا) من الاتحاد قبل عدة سنوات. أما ألمانيا التي جاءت متأخرةً عن فرنسا وإيطاليا في تريب القدرة العسكرية، فإنَّ هذا التأخر هو نتاج عقود طويلة من السياسة الألمانية التي اعتادت الإبقاء على قدراتها العسكرية عند الحد الأدنى والاكتفاء بالمظلة الأمنية التي يوفرها لها حلف شمال الأطلسي (الناتو)، إلا أنَّ التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا منذ فبراير 2022 شكَّل تحوُّلاً جذريّاً في عقيدة ألمانيا العسكرية، انتقلت على إثره من النهج الدفاعي التقليدي إلى اتباع سياسة استباقية لردع أي هجوم قد تتعرض له القارة الأوروبية، وقد تضمَّن هذا التحوُّل تطوير القدرات

الهجومية الألمانية، ورفع مستوى الجهوزية العسكرية من خلال تعزيز التنسيق الأمني مع الحلفاء وبحث خيار العودة إلى الخدمة الإلزامية، والأهم من ذلك زيادة حجم الانفاق الدفاعي بصورة هائلة؛ حيث بلغت ميزانية الدفاع الألمانية لعام 2025 أكثر من 70 مليار دولار، مقابل 50 مليار فقط قبل بداية الحرب الأوكرانية.

ب- بالنسبة لعناصر القدرة غير المدركة، كشفت الدراسة عن تفوق فرنسي في مؤشر القدرة الدبلوماسية، مدعوماً بشبكة دبلوماسية واسعة تملكها باريس، مما يعزز من تأثيرها على الساحة الدولية. بينما جاءت ألمانيا وإيطاليا متقاربتين نسبيّاً في هذا المجال، وعلى صعيد القدرة العلمية، تصدرت ألمانيا القائمة بفضل امتلاكها عدداً أكبر من الجامعات المصنفة عالميّاً، إلى جانب إنتاجها السنوي المتميز من الأبحاث والمقالات العلمية، ومع ذلك، لم تكن فرنسا بعيدةً كثيراً عن ألمانيا في هذا الجانب؛ حيث تفوقت بعدد الحاصلين على جائزة نوبل في مجالات الاقتصاد، والأدب، والفيزياء، وغيرها، كما أنَّ لديها عدداً أقل قليلاً من الجامعات المصنفة عالميّاً (4 جامعات مقابل 5 لألمانيا).

أما فيما يتعلق بالقدرة الثقافية، فقد تجاوزت فرنسا الدولتين الأخريين بصورة واضحة، ويُعزى ذلك إلى انتشار اللغة الفرنسية على نطاق عالمي، مقارنةً باللغتين الألمانية والإيطالية، لاسيَّما بين شعوب المنظمة الفرنكفونية التي تضم في عضويتها عشرات الدول التي تتشارك فيما بينها في استخدام الفرنسية كوسيلة للتواصل الحضاري والثقافي، سواء كلغة رسمية أو لغة منتشرة بين مواطنيها.

ج- إجمالاً، أظهرت الدراسة تفوق فرنسا بوضوح، سواء على مستوى القدرات المادية أو القدرات غير الملموسة، ونتيجة لذلك، حلت فرنسا أولاً ضمن الترتيب العام لمؤشر القوة الشاملة، الذي يجمع بين الأصول المادية والمعنوية للقوة، محققةً 957 نقطة، تلتها ألمانيا في المركز الثاني، ولكن بفارق بسيط عن إيطاليا، حيث لم يتجاوز الفرق بينهما

73 نقطةً فقط، مما يشير إلى التقارب الكبير بين البلدين.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية والمترجمة

1. أحمد مشعان نجم، مكانة الدولة وعلاقتها بمفهوم القوة في العلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، يناير 2017.

2. أحمد يوسف عبد النبي، القوة الشاملة للدولة: مناهج تحديد عناصرها وطرق قاسها، مجلة بحوث الشرق الأوسط، مج (8)، ع(57)، سبتمبر 2020.

3. أحمد يوسف محمد عبد النبي، **السياسة المصرية والتوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2021.

4. جمال زهران، **منهج قياس قوة الدولة واحتمالات تطور الصراع العربي- الإسرائيلي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

5. حسام الدين جاد الرب، **الجغرافيا السياسية**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2008.

6. خالد الحراري، **مفهوم القوة في السياسة الدوليّة**، القاهرة: كتاب مجلة المستقبل، 2015.

7. صقري محمد، مفهوم القوة الشاملة للدولة وأساليب قياسها، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 20 أغسطس 2020.

8. عبد الرحمن خنوش، «قياس قوة الدولة الإقليمي- دراسة مقارنة إيران، تركيا

وإسرائيل»، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدوليّة، جامعة الجزائر3، 2019.

9. عقيل محمد مهدي، وآخران، الأمن الوطني وعناصر القوى الشاملة للدولة: دراسة في الأبعاد والمقتربات، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ع (57)، 2019.

10. عمر الفاروق سيد رجب، **قوة الدولة: دراسات جيواستراتيجية**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1992).

11. محمد عتريس، معجم بلدان العالم وفق آخر التطورات السياسية مع خرائط وأحداث البيانات الإحصائية، القاهرة: مكتبة الآداب، 2013.

12. معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي- الكتاب السنوي 2020**، ترجمة: عمرو سعيد الأيوبي، وأمين سعيد الأيوبي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021.

13. هشام قدري أحمد، **العلاقات الدولية: موضوعات وقضايا مختارة**، الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2024.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Bruno Venditti, Mapped: Which Countries Hold the Most Gold Reserves?, Visual Capitalist, Published in 18 November 2025.

2. Rajyavishek Pradhan, On Comprehensive National Power: Analysis and Dynamics between India and China, Nepal Institute for International Cooperation and Engagement (NIICE), Published in 26 April 2023.

3. Ryan Neelam, Jack Sato, Global Diplomacy Index: 2024 Key Findings Report, Lowy Institute, 2024.

4. Simon Saradzhyan, Nabi Abdullaev, Measuring National Power: Is Vladimir Putin's Russia in Decline?, Russia Matters Project, May 2018.

5. Spherical Insights, Top 10 Defense Spending Countries in 2025: Statistics and Facts Analysis, Spherical Insights, Published in May 2025.

6. The Hacktivist Cyber Attacks in the Iran-Israel Conflict, NSFOCUS, Published in 26 June 2025.

7. Top 10 countries by number of scientific publications among G20 members, Global Times, Published in 1 April 2024.

8. World Statistics Pocketbook 2024 edition, United Nations: Department of Economic and Social Affairs, New York, 2024.

هوية البحث

اسم الباحث: هشام قدري أحمد، باحث في العلوم السياسية

عنوان البحث: القوة الشاملة للدولة وطرائق قياسها بالتطبيق على الدول الثلاث الكبرى في الاتحاد الأوروبي

تأريخ النشر: شباط - فبراير 2026

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org